صيغ معطوفا على الجهات فيكون من البهم لان الظاهر من كلامه في شرح
الكافية ويض عليه غيره انه من المختص كما سياتي وعليه فما صيغ معطوف
على مبهما والتقدير الآتي في حال كونه مبهما او متصرفا من الفعل قوله
من مادة الفعل اي حروفه قال يس فما يدل على ان المراد من مادة
الفعل لا من نفسه قوله الاتي لما في اصله معه اجتمع اه وانما
قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجري على القولين
فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل او المصدر قوله
الفعل العامل فيه جعل الشامل في الفعل المعهد والمعهود الفعل
العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع الشرط الذي ذكره الخ لعدا
يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه في المادة
ثم الفعل ليس بقيد اذ العامل فيه قد يكون وصفا نحو انا جالس
مجلس زيد او مصدرا نحو عجبني جلوسك مجلس زيد قوله تقول
رميت الخ قال يس ويمكن قعد الامثلة اشارة الى
انه لا فرق في الصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل والمفرد
والجمع وهو لا ينهض حجة لمن قعد اده مثال المفرد الصحيح قوله
ظرفا هذا راجع على المقصود استرطاه وهو الاجتماع في المادة
وانما اتى به ليعلق به قوله لما في اصله الخ وانما كان زائدا لان
الظرفية مفهومة من اسم الاشارة الراجع الى ما صيغ الواقع
عليه لظرف الصوغ بقرينة المقام وعبد ايعلم ما في كلام البعض
قوله في اصل مادته الاضافة للبيان فالاصل في المتقدم معنى
المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو سرني في جلوسك مجلس زيد
لانه ظرف لاصله لا لما اجتمع معه في اصله وانما لم يكتف في نصب
هذا النوع على الظرفية بالتعلق المعنوي كما اكتفي به في

المفعول

المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا لكونها تشبه على الظرف من
مخالفا للقياس لكونه مختصا فلم يجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت
جلوسا قاله في المغني قوله هو اي مزجر الكلب ومناط الثريا
جعل الدماميني متعلقة بمحذوف وحاصل تقديره في هذه المثا
بعده اي وفي المثالين الاتيين قريبا اي وهو لا مناسب
ما هو مزجر من الكلام من كونها من جر الكلب واخواته ثم قال الشا
له ما في التصريح من ان من والظرف متعلقان باستقرار محذوف
خبر عن هو اي هو مستقر من في مزجر الكلب ومناط الثريا اي في
مكان قريب منهما والتعليق من التخصيص والاول ذم والثاني مدح
كما قاله الدماميني قوله وعم اي معمول القابلة ومفعول الازا
اي في مكان قريب يقرب مكان القابلة اي المولدة من المولدة م
ويقدر محل عقد الازار من عاقدة قوله ولو اهمل الخ اي بان
قدر بعد المجرور رزجر بانيا للمفعول وناط وعقد وانظر
على هذا ان من بمعنى الى وان خبر هو الفعل لقدرا لا تسم
الى زجر مزجر الكلبة وناط مناط الثريا الخ بل جعل من بمعنى الى
محتاج اليه على غير هذا الاحتمال ايضا فتامل وانما قدرنا الفرج
المعز على هذا هو مستفاد من قعد مقعد القابلة وزجر الحمار
فلا تظهر فتامل قوله ظاهر كلامه ان هذا النوع من قبيل المبهم
لان المتبادر ان ما صيغ من الفعل معطوف على الجهات فتكون من
انواع المبهم وقد يوجه ظاهر النظم بانه اراد بالمبهم ما يشمل المبهم
حكما كما مر وحينئذ منه لانه مجلس زيد مثلا وان تعين بالاضافة فهو
مبهم من جهة لغلبة فيه بالاعتبار وعدم كونه مقصودا افاده يس
قال ياسين هنا والذي في غالب النسخ تسهيل انما استأثرت الخ

Copyright © King Saud University